

ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر Rationalization of public spending as an entry point to reduce corruption in Algeria

د. فضيلة بوطورة جامعة العربي التبسي تبسة fadila.boutora@gmail.com

ط د. مريم زغلامي جامعة العربي التبسي تبسة meriem.mimi91@gmail.com

د. سلامي أحمد جامعة قاصدي مرباح ورقلة sellami.ahmed.78@gmail.com

Abstract:

The study aims to shed light on the importance of achieving rationality in public spending as a mechanism to reduce financial corruption in the Algerian economy. Considering the current economic conditions in Algeria, research should be conducted on ways to reduce the increasing annual deficit, The deterioration of economic activity and the spread of financial corruption in various sectors, thus causing a very important part of the income-generating wealth of Algerians. The study concluded with a number of conclusions and recommendations, Public spending quantity and quality, and the development of government support, privileges and exemptions granted to a system of priorities that require reconsideration and fix it, and to give priority to the financing of economic activity effectively.

Key Words: rationalization of public spending, financial corruption in Algeria.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول أهمية تحقيق الرشادة في الانفاق العام كآلية للحد من الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري، فبالنظر الى الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا وجب البحث حول أساليب تعمل على تخفيض العجز الموازني المتزايد سنويا، في ظل نمو النفقات العامة التي غلب عليها سوء للتسيير بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فضلا عن تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتفشي مظاهر الفساد المالي في شتى القطاعات مهددة بذلك جزء هام جدا من ثروة الجزائريين المدرة للدخل، كما خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ضرورة تأطير الانفاق العام كما وكيفا، وتطوير نظام الدعم الحكومي والامتيازات والاعفاءات الممنوحة.

الكلمات المفتاحية: ترشيد الانفاق العام، الفساد المالي في الجزائر.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

تمهيد

يشكل الانفاق العام أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات فهو يعكس مدى مساهمة الحكومات في النشاط الاقتصادي عبر تمويلها لمختلف انشطته الاستراتيجية والاساسية، الا أنه بات سلاحا ذو حدين فأحيانا قد يكون الانفاق الحكومي مشجعا وأحيانا أخرى مثبطا للأداء الاقتصادي خاصة في الاقتصاديات النامية التي يغلب عليها سوء التسيير بشتى ابعاده، نتيجة ضعف الكفاءات وهشاشة آليات الرقابة، إضافة الى تغييب دور القطاع الخاص وتهميشه، وعدم وضوح الأهداف الاستراتيجية أو غيابها ومختلف مظاهر الفساد المالي التي ساهم التوسع في الانفاق العام غير العقلاني على ظهورها وتنوعها بالشكل الذي يعمل على انحراف العوائد الفعلية عن تلك المتوقعة وبالتالي التأثير على جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشود تحقيقها عبر آلية الانفاق الحكومي. وفي الجزائر يعتبر الانفاق العام الممول الرئيسي للتنمية في مختلف مستوياتها، فهدفت البرامج التنموية المسطرة منذ سنة 2000 الى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير انها لاقت مجموعة من العقبات التي حالت دون ذلك، ومن أهمها الفساد المالي الذي لازم تسيير النفقات العمومية عبر مختلف مستوياتها، فغياب المساءلة والشفافية والافصاح وفق ما أقرته المعايير الدولية سواءا خلال اعداد الميزانية العامة أو الإفصاح على بنودها أو صرف النفقة العامة وفق الأهداف المسطرة من أهم البوادر التي تعطي غموضا حول الكيفية التي تسير بها الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر.

1- الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **كيف يمكن لترشيد الانفاق العام أن يكون مدخلا للحد من الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري؟**



2- أهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول ترشيد الانفاق العام وما يمكن أن يكون له أثر حول الحد من مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق منه بالصفقات العمومية ونفقات التحويلات الاجتماعية التي غالبا ما يستفيد منها غير أصحابها الشرعيين كالتعليم المجاني والدعم الموجه للسلع الغذائية الأساسية وغيرها من النفقات التي يمكن تأطيرها كما وكيفا، بغرض تحقيق الرشادة التي تنفي إلى حد ما مظاهر الفساد المالي التي باتت تنخر الاقتصاد الجزائري وتستدرجه نحو الأسفل.

3- أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:

- محاولة ابراز أهمية ترشيد النفقات العامة بهدف تخفيض العجز الموازي والحد من الفساد المالي.

- تحليل تطور النفقات والايرادات العامة وكذلك العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

- محاولة تسليط الضوء عن آليات ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد المالي في الجزائر.

3- محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أسس ترشيد الانفاق العام وعوامل نجاحه.

المحور الثاني: واقع الانفاق العام في الجزائر ومظاهر الفساد المالي.

المحور الثالث: آليات ترشيد الانفاق العام للحد من الفساد المالي في الجزائر.

المحور الأول: أسس ترشيد الانفاق العام وعوامل نجاحه

يعتبر ترشيد الانفاق العام مبدأ أساسيا في تسيير النفقة العامة تتولى مسؤوليته الجهات الحكومية المسؤولة على وضع الميزانية العمومية وتسييرها وكذا منظمات

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المجتمع المدني، والأفراد والأسر وتتظافر هذه الجهود كافة حتى يظهر الأثر الإيجابي المطلوب تحقيقه.

أولاً-أساسيات حول النفقة العامة

قبل التطرق الى مفهوم النفقة العامة وآثارها الاقتصادية وجب تحديد مفهوم السياسة المالية كما يلي:

1- مفهوم السياسة المالية: تتعدد تعاريف السياسة المالية نظرا لأهميتها سواء للدولة أو الفرد أو المجتمع ككل، ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها: السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفاق العام والايادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الانفاق ومصادر تلك الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعاته وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات.

2- مفهوم النفقة العامة: تعرف النفقات العامة على أنها "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة لتسديد حاجات العامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطن وزيادة رفاهيته، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"¹. وكذلك تعرف على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"².

3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: للنفقات العامة العديد من الآثار الإيجابية للاقتصاد، والتي ترتبط بالعديد من العوامل ومن أهمها:³

- حجم النفقات العامة حيث تزداد اثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها وارتباطها بحالة الاقتصاد.

- الكيفية التي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة والتي يتم الانفاق عليها حيث يزيد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة.

- الاستعمال الكفء للنفقات العامة يؤدي الى آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

- الكيفية التي يتم استخدامها لتمويل النفقات العامة أي طريقة تحصيل النفقات العامة، حيث تحقق آثار إيجابية دون أن تخلف آثار سلبية.

ثانيا- مفهوم عملية ترشيد الانفاق العام: أخذ مصطلح ترشيد الانفاق العام العديد من المعاني والمفاهيم الا انها تمحورت في مجملها حول: العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى ادنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق، والاسراف يمكن تحديد نطاقه اذا زاد الانفاق الى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة، أو انخفاض إنتاجية الانفاق العام الى ادنى حد ممكن.⁴ كما يعرف على أنه: الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...)، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة.⁵

وبالتالي فترشيد الانفاق العام يعني تأطيره كما وكيفا بالشكل الذي يحقق أكبر منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة، وتشديد آلية الرقابة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تقتضي المساءلة والشفافية والإفصاح حول كيفية تسيير النفقة العامة، فضلا عن التقييم الدوري لأدائها وتصحيح الانحرافات السلبية في الوقت المناسب.

ثالثا- عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام: هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن ايجازها فيما يلي:⁶

1- تحديد الأهداف بدقة: حيث يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض اهداف الوحدات التنظيمية مع اهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الاجل.

2- تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من اهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على اشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على افراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات.
 - عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.
 - درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
 - عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.
- 3- القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام:** يقصد بقياس أداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية اداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة اليها، وذلك ان الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين، وتقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي:
- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل اليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.
 - نوعية الخدمات المقدمة (من وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود الى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

4- عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: تهدف دراسة عدالة الانفاق العام الى تبيان مدى ملائمة لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

5- تفعيل دور الرقابة على النفقة العامة: فمن الضروري توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الانفاق العام مجدية، فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية الى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على الصعيد الواقع العملي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا.

المحور الثاني: واقع الانفاق العام في الجزائر ومظاهر الفساد المالي



يعتبر الانفاق العام الممول الرئيسي للتنمية في الجزائر في مختلف مستوياتها سواء ما تعلق بالتنمية الفلاحية والصناعية او المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات الاستراتيجية والرئيسية، وتتناقص مساهمة القطاع الخاص واشراكه في توليد عملية الدخل لهيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي على الرغم من ظهور بوادر الشراكة بينهما غير انها تبقى محدودة كما ونوعا.

أولاً- تطور الانفاق العام في الجزائر: عرف الانفاق العام منذ بداية الالفية الثالثة تزيادا مستمرا عاكسا بذلك سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف الى رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين معتمدة في ذلك على تزايد الايرادات النفطية، ارتبطت زيادة معدلات نمو الانفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لا سيما التعليمية والصحية منها. فقد بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الانعاش للفترة (2001-2004)، 73.15%، اما خلال البرنامج التكميلي للفترة (2005-2009) قفز متوسط الزيادة في الانفاق الى حوالي 18% نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، ثم في البرنامج الخاص بتوطيد النمو خلال (2010-2014) بلغ متوسط الزيادة في معدل الانفاق السنوي حوالي 12%، ويوضح الجدول رقم (01) تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2011-2016.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

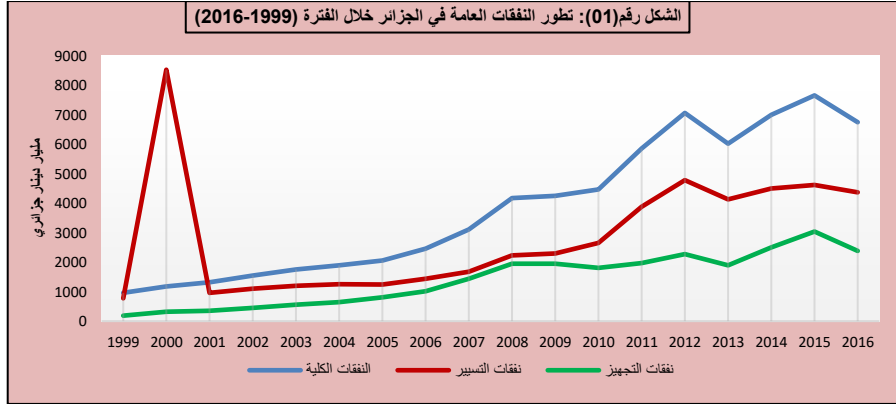
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التشغيل	نفقات التسيير/النفقات الكلية	نفقات التجهيز
1999	961.7	774.7	187.0	19.5
2000	1178.1	8526.2	321.9	27.4
2001	1321.0	963.6	357.6	27.1
2002	1550.6	1097.7	452.9	29.3
2003	1752.7	1199.0	553.7	31.6
2004	1891.8	1251.1	640.7	33.9
2005	2052	1245.1	806.9	39.4
2006	2453	1437.9	1015.1	41.4
2007	3108.5	1673.9	1434.6	46.2
2008	4175.7	2227.3	1948.4	46.7
2009	4246.3	2300	1946.3	45.9
2010	4466.9	2659	1807.9	40.5
2011	5853.6	3879.2	1974.4	33.8
2012	7058.1	4782.6	2275.5	32.3
2013	6024.1	4131.5	1892.6	31.5
2014	6995.7	4494.3	2501.4	35.8
2015	7656.3	4617	3039.3	39.7
nov2016	6746.4	4365.5	2380.9	35.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003، 2008، 2013، 2015.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (01) في الشكل البياني التالي:





المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

حسب الشكل رقم (01) عرف الانفاق الحكومي في الجزائر تطورا كبيرا سنة 2000 وهي سنة انطلاق البرامج التنموية الحكومية لدعم النمو، حيث ارتفع الانفاق الحكومي بمعدل 22.60% مقارنة مع سنة 1999، تضاعفت من خلالها نفقات التشغيل حوالي 11 مرة، ونمت نفقات التجهيز بـ 72%، كما عرفت الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2012 نموا مستمرا للإنفاق الحكومي بشقيه، لتجسيد وتنفيذ البرامج الحكومية الأربعة وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ومخطط التنمية الخماسي (2010-2014)، وتزامنت هذه الفترة مع حدوث حالة انتعاش على مستوى أسعار المحروقات اين بلغت اعلى مستوياتها داعمة بذلك تطور الانفاق الحكومي، وتطورت خلال هذه الفترة نفقات التجهيز وتقلصت نفقات التشغيل نوعا ما فبعدها كان نسبتهما سنة 2000 72.6% و 27.4% تقلصت هذه النسبة لصالح نفقات التجهيز الى 53.5% للتسيير و 46.6% للتجهيز وهو ما

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

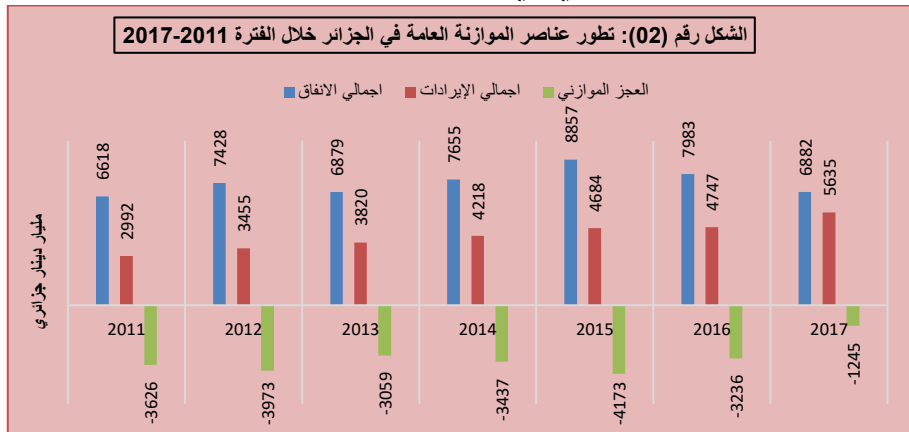
الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

يعكس الاهتمام الحكومي المتزايد بتطوير البنى التحتية والاستثمارات الصناعية والقاعدية بهدف دعم النمو.

ثم انخفض الانفاق الحكومي سنة 2013 وارتفع مجددا سنتي 2014 و2015 التي بلغ فيها الانفاق العام أعلى قيمة له وهي 8857 مليار دينار جزائري اين توسعت في الانفاق العام بهدف دعم النمو خلال هذه الفترة أو ما يعرف ببرنامج توظيف النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثالث" (2015-2019) يعد هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، شرع فيه مع بداية سنة 2015، فتم فتح الحساب رقم 143-302 بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية في إطار برنامج توظيف النمو للفترة 2015-2019، وقد تحدد هدفه فيما يخص البنية التحتية من خلال ضرورة العمل على الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز، إلا أنه وبحلول سنة 2015 ومع استمرار انخفاض أسعار النفط، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدّة سياسات تهدف إلى ترشيد النفقات العامة، فتم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دينار جزائري، والذي يدل على انخفاض المبالغ المخصصة لتمويل الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2017-2019)، وقد تم تجميد كل البرامج التي لم يشرع في إنجازها⁷، وانخفض الانفاق العام لسنة 2016 بمعدل 9.86% ثم بمعدل 13.79% سنة 2017 نتيجة كبح الانفاق العام في شقيه الموجه للاستثمار والموجه للتسيير.

ثانيا-تطور العجز الموازني في الجزائر: أدت السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال فترات ازدهار أسعار المحروقات الى تفاقم الانفاق العام، فعرفت

السياسة التشغيلية توسعا ملحوظا، كما شهدت الأجور والمنح والامتيازات خلال هذه الفترة ارتفاعا، ومختلف البرامج الاجتماعية في مختلف صيغها سياسة تمويلية توسعية بغرض تدوير الفوائض النقدية ودفع عجلة التنمية، إلا أن العوائد من القطاعات الممولة لا ترقى لحجم الانفاق الذي استهلكته، وبالتالي لم تكن لها عوائد جبائية قادرة على تغطية النفقات العامة التي أصبحت تنمو بمعدل اكبر من الإيرادات المحدودة، ويوضح الشكل رقم (02) تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة للفترة (2011-2017) على الموقع

الإلكتروني: www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عجز الموازنة العامة سنة 2012 مقارنة مع سنة 2011 بمعدل 9.56%، لتتخف بعد ذلك سنتي 2013 و2014 لتشهد ارتفاعا كبيرا سنة 2015 بمعدل 21.41% نتيجة تزايد الانفاق خلال هذه السنة، ثم انخفضت خلال سنة 2016 و2017 بمعدلات كبيرة نتيجة

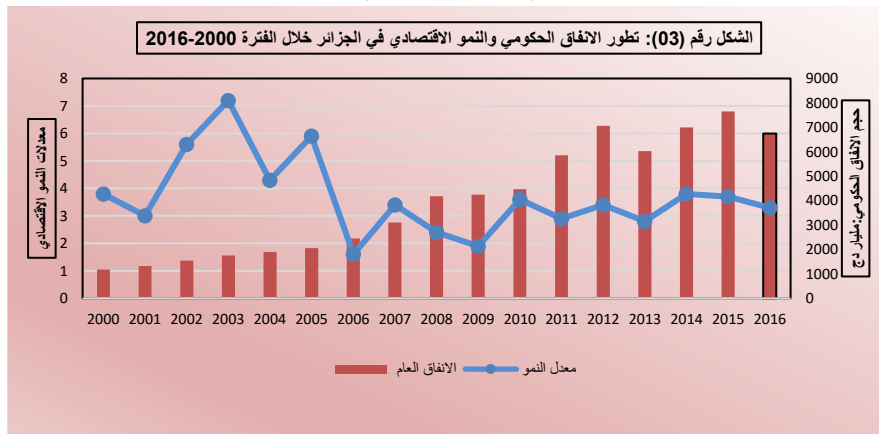
عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

ضبط الانفاق والاستيراد وزيادة حجم الإيرادات العامة خاصة منها الجبائية بمعدل 18.70% خلال سنة 2017.

ثالثا- الانفاق الحكومي في الجزائر ودعم النمو: إن الهدف الرئيسي من البرامج التنموية الحكومية هو الرفع الحقيقي لمعدلات النمو عبر تمويل النشاط الإنتاجي والصناعي بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وفي الجزائر عرف الانفاق الحكومي تطورا هائلا شمل كل القطاعات الاستراتيجية والاساسية، غير ان معدل النمو لم يستجب لحجم الأموال التي ضختم في الاقتصاد ولم يستوعبها، ويوضح الشكل الموالي تطور كل من النفقات العامة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الشكل رقم(03): تطور كل من النفقات العامة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المنشورات الدورية للديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني:

www.ons.dz

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ بداية ارتفاع معدل النمو من سنة 2001 مستجيبا بذلك الى السياسة التنموية التي مولها الانفاق الحكومي وبلغ فيها أعلى معدل له أين قارب 7% سنة 2003، لينخفض بعد ذلك الى 5% سنة 2005

ثم الى 2.5% سنة 2006 مع استمرار تطور الانفاق العمومي وازدهاره خلال هذه الفترة وتجاوزه حجم الإيرادات خاصة بعد سنة 2012، ليعرف معدل النمو تذبذبا ويستقر في حدود 5% سنة 2016، فمن خلال الشكل يتضح ان استجابة معدل النمو الى الانفاق الحكومي ضعيفة نوعا ما خاصة خلال الفترة (2010-2016)، التي عرفت أعلى حجم للإنفاق الحكومي خاصة سنة 2015.

رابعا- الفساد المالي في الجزائر: هذا الأخير هو مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية⁸. وقد أصبح الفساد المالي آفة متفشية بشكل رهيب في كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء. ففي عام 2016 احتلت الجزائر المرتبة الـ 108 عالميا في سلم الفساد من بين 175 دولة، بعدما كانت في المرتبة 88 سنة 2015، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.4 من أصل 10 في مؤشر الفساد⁹. وهذه الدرجة ضعيفة بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، وهي مرادفة لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة. ويبدو أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، ما يعني أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات يُعتد بها في محاصرة بؤر الفساد، وتصاعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها. وتتجلى أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر غي العناصر التالية:

1- تهريب الأموال: يلعب الفساد المالي دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي، وتحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي. وتقدر الأموال

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

التي تم تهريبها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-1988) فقط، حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9,7 مليار دولار، وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وانفجار أزمة المديونية. وقد ارتفع الرقم السابق في نهاية سنة 1990 ليلبغ 16,3 مليار دولار، وهو ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992، ويمثل في نفس الوقت حوالي 60% من مديونية الجزائر الخارجية للسنة ذاتها¹⁰. وقد كشفت منظمة النزاهة الدولية أن شبكات الفساد في الجزائر كلفت الدولة فاتورة خيالية، حيث تمكنت من تهريب 13,6 مليار دولار¹¹ خلال الفترة (2000—2008) بمعدل 1,7 مليار دولار سنويا¹². وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال بعد كل من نيجيريا ومصر، حيث حُددت قيمة الأموال المهربة من الجزائر حسب تقرير لمنظمة غير حكومية للنزاهة المالية العالمية بنحو 26 مليار دولار خلال 40 سنة. وأن حوالي 65% من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي، وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخل الجبائية¹³.

2- التهريب الجمركي: إن أي تهريب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صورته وأشكاله، يشكل نزيفا لموارد الدولة. وهذا ما يجعل إدارة الجمارك تقوم بمحاربه بالطرق القانونية، حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3- التهريب الضريبي المحلي: وهو يعني التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، وذلك نتيجة استغفاده من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي. وقد بلغ التهريب الضريبي في الجزائر مستوى

عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 208 9مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6 962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة¹⁴. وقد تذيلت الجزائر الترتيب العالمي في مؤشر التسديد الضريبي الذي أورده تقرير البنك الدولي في 2010، واحتلت المرتبة الأخيرة ضمن 183 دولة التي اعتمدها التقرير، ما يعني أنها بعيدة جدا عن المستوى الدولي في تسديد الضرائب¹⁵.

4- التهرب الضريبي الدولي: ويتضح ذلك عندما يلجأ المكلف إلى تهريب أمواله للخارج حتى لا تتمكن الدوائر الضريبية من تحصيل الضرائب المفروضة عليه، أو عندما تكون بعض مصادر الدخل الخاضعة للضريبة موجودة في الخارج، ويعمد المكلف إلى عدم التصريح بوجودها بالمرة أو يخفي جزءا منها¹⁶. والتهرب الضريبي الدولي هو تهرب اقتصادي يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية¹⁷.

5- الغش الضريبي: ويقصد به تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون. ويترتب على ذلك آثارا خطيرة، حيث يُعد انتشاره من أخطر التحديات التي تواجه عملية تعبئة الإيرادات الحكومية، إذ أنه يسهم في تدني كفاءة الجهاز الضريبي، ويحد من حجم الموارد الضريبية. بالإضافة إلى الانخفاض الزائف في الطاقة الضريبية. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

خامسا - الفساد في الانفاق العام: هناك مشكلة مدمرة تعاني منها الجزائر في مجال الإنفاق الحكومي، وهي الفساد بصوره المختلفة. وإن الفساد في الأجهزة الحكومية يمثل خطرا ليس فقط على الادخار الحكومي، بل على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأكملها. ومن صور الفساد في النفقات الحكومية للجزائر ما يلي:

1- **التبذير؛ الإسراف؛ الاختلاس والنهب في استخدام المال العام:** فهناك مشاريع تبدأ وتتوقف أو تنفذ بالمخالفة للمواصفات، وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع على الورق، وهذه إحدى مظاهر الإهدار للمال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الإلغاء التعسفي لكبريات المشاريع الصناعية في بداية الثمانينيات كان منطلقا للتراجع عن المسار الإنمائي، وتفضيلا لسياسة التشجيع على الاستهلاك المفرط، والتبذير على حساب المجهود والاستثمار المنتج. فالاستهلاك الزائد عن الحاجة أحدث ثغرا في الادخار، كانت له علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، وارتفاع الديون الخارجية، وانخفاض معدلات الاستثمار وانتشار البطالة¹⁸. وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير والاختلاس والنهب، منها:

- تبديد الأموال العامة في الإنفاق المظهري الحكومي (المباني الحكومية الفاخرة، الأثاث الفاخر)؛
- المبالغة في استخدام المقتنيات العامة للأموال الشخصية لتحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- الاختلاس المعبر عنه بتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة خاصة كبار المسؤولين؛

- الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي والتأييد والتوديع؛

- إنفاق الملايير في مظاهر الاستقبال والحفلات والمبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ؛

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي وزيادة عدد العاملين فيه عن القدر اللازم لأداء الأعمال، إضافة إلى عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.

2- الرشوة المقترنة بالصفقات العمومية: تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلا، لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات. ويقترن انتشار الرشاوى بدءا من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة. وتذهب منظمة (شفافية دولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام. كما يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن ضحايا الفساد . نعني بهم الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة . في الجزائر، قد بلغت نسبتهم في سنة 2008 القيمة 28%¹⁹، وهي نسبة مرتفعة جدا لها دلالة خطيرة على استفحال الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري.

كما تحفل وسائل الاعلام الجزائرية باتهامات عن دفع شركات أجنبية رشى ضخمة الى شخصيات سياسية وموظفين من ذوي المراكز الرفيعة لضمان الحصول على العقود، وهذا ما حصل مع مشروع بناء الطريق السريع "شرق-

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

غرب" الذي يربط بين شرق البلاد وغربها، وهو مشروع بكلفة 12 مليار دولار أمريكي يمتد على مسافة 1200 كيلومترا، وكشف محققون نظام رشى وعمولات يشمل أجهزة أمنية في البلاد ومسؤولين بارزين في وزارة الأشغال العمومية.²⁰ وانفجرت فضيحة فساد أخرى في 2010 شملت شركة "سوناطراك" النفطية المملوكة للدولة، وأمر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة "سوناطراك" بتجميد كل العقود التي وقعتها في ديسمبر 2009 وفيفري 2010، بسبب الاشتباه بوجود احتيال وغش، وفي ماي 2011، حكم على المدير التنفيذي للشركة بالسجن سنتين بسبب سوء استخدام الأموال العامة، إذ منح عقودا بشكل مباشر وليس من خلال المنافسة، وظهرت فضيحة تتعلق بـ "سوناطراك" في فيفري 2013، عندما حقق في إيطاليا مع باولو سكاروني، رئيس شركة "ايني" الإيطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة بـ 265 مليون دولار للفوز بعقود من "سوناطراك".²¹

المحور الثالث: آليات ترشيد الانفاق العام للحد من الفساد المالي في الجزائر
تشكل الجزائر عضوا في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004، على الرغم من بعض التحفظات، واعتمدت قانونا للوقاية من الفساد سنة 2006، وفي العام ذاته انشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ومع ذلك لم يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة السبعة حتى 2010، وهي لم تحقق أية نتائج حتى الآن، فمعظم الالتزامات في مجال مكافحة الفساد بقيت فارغة ولم تتلق الدعم الضروري من الدولة.²²

أولاً- تعزيز الشفافية في تسيير النفقة العامة: تسجل الجزائر نتائج سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة، ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2010، والذي يقوم بمقدار المنح الحكومات شعوبها حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة، حصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100، وكان متوسط الشرق الأوسط 23 درجة، وينص الدستور الجزائري على ان يراقب البرلمان موازنة الحكومة، ومع ذلك سنت في العقود الثلاثة الأخيرة قوانين الميزانية من دون ان تخضع للتدقيق البرلماني، ويعتبر مجلس المحاسبة في الجزائر هو المسؤول عن تدقيق ميزانية الحكومة والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة، وتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية ومع ذلك نادرا ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع، ونادرا ما تنشر تقارير المراجعة، ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، كما أن "سوناطراك" لا تنشر التقارير المالية المدققة، وصنف مؤشر مراقبة الإيرادات الذي يقوم شفافية العائدات في 41 من البلدان الغنية بالموارد، الجزائر في الرتبة 38 في تقريره لعام 2011، ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة.²³

ثانياً- آليات ترشيد الانفاق العام: يكون ترشيد الإنفاق العام بالعمل على زيادة فاعليته وليس بتخفيضه دائما، والذي قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فالفرق كبير بين مفهومي ترشيد الإنفاق وتخفيض الإنفاق، فالترشيد يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة، وزيادته في مجالات أخرى، والغاية في النهاية ضبط النفقات بما يحقق الهدف العام من صرفها²⁴. وإنه من الأفضل لأسباب تتعلق بالعرض، والتي تحدد مستوى المعيشة، زيادة الادخار الحكومي عن

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

طريق تخفيض الإنفاق العام بدلا من زيادة الضرائب²⁵، ولترشيد النفقات العامة يتعين:

- 1- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة؛
- 2- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع؛
- 3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيه الانفاق بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة؛
- 4- تجنب جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصا أو عاما؛
- 5- الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق العام، وذلك بأن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بضابط الحلال والحرام، فلا تقع النفقات العامة إلا في المباحات، ولا تكون المشاريع منتجة لسلعا محرمة، كما لا تقوم باستيرادها؛
- 6- تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة²⁶.
- 7- تشديد الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة؛ وضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب²⁷.
- 8- إصلاح نظام الإعانات الظاهرة والضمنية معا، والأكد أن الحفاظ على شبكة الأمان أمر مهم في ظل تزايد معدلات البطالة، ولكن التحويلات غير الموجهة لا تسمح بضمان توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. ويمكن جعل دعم الأسعار أكثر فعالية من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية، لاسيما المنتجات الطازجة وإيقاف دعم المنتجات المستوردة. ومن شأن توجيه الإعانات، المقرونة بخفض تدريجي في معدل

الإعانات العامة، أن يسمح بخفض العبء المالي الذي يتقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف.

خاتمة

تناولت الورقة البحثية أهمية ترشيد الانفاق العام كآلية للحد من الفساد المالي في الجزائر، عبر تحليل تطور الانفاق العام كأهم عنصر في السياسة المالية، وكذا تطور العجز الموازي الذي تهدف الجزائر الى تدنيته عبر آليات ترشيد الانفاق العام المنتهجة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتدني نشاط القطاع الخاص والمساهمة الضعيفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في توليد الدخل الوطني، وتعددت مظاهر الفساد المالي في الجزائر خاصة منها ما تعلق بالصفقات العمومية، ونفقات التحويلات الاجتماعية حيث صنفت الجزائر في مراكز متقدمة حسب المؤشرات الدولية الي تناولت الفساد المالي، وأخرى متدنية تناولت الإفصاح والشفافية الخاصة بإعداد الموازنة العامة في الجزائر .

نتائج الدراسة: يمكن إدراج بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية تطور من خلالها الانفاق العام ولامس كافة القطاعات الاقتصادية، غير أن النتائج الفعلية لا ترقى للنتائج المخططة ولم يكن الانفاق العام فعالا بالشكل الذي يزيد من مردودية القطاعات الاقتصادية الأساسية فلم تتجاوز مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 ما نسبته 12.3% وقطاع الصناعة 5.6%، وقطاع البناء والإشغال والعمومية 11.9%، وغيرها من القطاعات التي استفادت من الدعم الحكومي في إطار البرامج التنموية الحكومية من سنة 2000 الى غاية يومنا هذا.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- يعتبر ترشيد الانفاق العام من أهم الآليات التي يمكن من خلالها التقليل من مظاهر الفساد المالي في الجزائر عبر سد الثغرات المسببة لها والعمل على تشديد آليات الرقابة بأنواعها على كيفية صرف وتسيير النفقات العامة.
- ان تطور معدل النمو في الجزائر لا يتماشى مع تطور الانفاق الحكومي الموجه لرفع هذه المعدل، حيث حقق اعلى معدل له وهو 7.2% سنة 2003، ليتراجع بعد ذلك خلال الفترة 2005-2016 ولا يتجاوز 4% في ظل تنامي وتزايد الانفاق الحكومي بمعدلات مرتفعة جدا.
- تعتبر مشكلة تنمية القاعدة الإنتاجية في الجزائر ليست تمويلية، وهذا ما أثبتته تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2016، بقدر ما هي مشكلة تسييرية وتخطيطية تتعلق بكيفية واولوية التمويل وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التوصيات:** من خلال ما سبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها ما يلي:
- ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولوية في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردوديتها، وفق آلية تمويلية كفؤة وآليات رقابية فعالة، تعزز من الدور التنموي للإنفاق الحكومي وتحقق أهدافه.
- ضرورة تشديد الآليات الرقابية في الجزائر والالتزام بالمعايير الدولية في اعداد الموازنة العامة والإفصاح عنها بالشكل الذي يكسبها شفافية أكثر، مما يساعد على تقدير الانحرافات السلبية في وقتها وسرعة معالجتها.
- على السلطات المعنية في الجزائر إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والتحفيزات والإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضمن فعالية أكثر وبما يساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

- على الحكومة أن تلتفت التفتاة جادة نحو التطبيق الفعال للقوانين الردعية والعقوبات في مجال سوء الاستخدام أو التسيير، والاختلاس والغش والرشوة في استغلال النفقة العامة من أجل تقليل ظواهر الفساد المالي.

- من الضروري الإسراع في اعتماد المسائلة ومعايير الحوكمة الرشيدة والتأكد من تطبيقها، وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في القيام بدورها في مكافحة الفساد.

المراجع والإحالات

- 1 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص:41.
- 2- سوزي عدل ناشد، المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص:27.
- 3- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص-ص: 133-134.
- 4 - محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص: 72.
- 5 - نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد7، ع2، 1992، ص39.
- 6 - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير، فرع تسيير المالية العامة، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 52.
- 7- زكريا مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة: 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2017، ص: 221.
- 8- بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2011، ص24.

⁹- *Transparency International* is the global civil society organisation leading the fight against corruption. www.transperency.org

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- 10- رواج عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006/2005، ص116.
- 11- هذا المبلغ يسمح ببناء 652 800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن، حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة، وبالتالي حل أزمة السكن.
- 12- نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص ص8-9.
- 13- نبيلة مويسي، الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال، جريدة المستقبل العربي، الجزائر، العدد 306، 2013/01/07، ص3.
- 14- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص381.
- 15- م شراق، الجزائر تتذيل تقرير البنك الدولي في التسديد الضريبي، جريدة الخبر، الجزائر، [على الخط]، على الرابط الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/ar/economie/236684.html>
- 16- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص235.
- 17- سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص18-19.
- 18- ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة : دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص216-217. نقلا عن بلعيد عبد السلام (وزير الصناعة والطاقة 1965-1979).
- 19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص169.
- 20- خالد منه، دراسة تحليلية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص:216.
- 21- خالد منه، مرجع سابق، ص: 217.
- 22- نفس المرجع السابق، ص: 217.
- 23- نفس المرجع السابق ، ص: 220.
- 24- خالد واصف الوزني، شؤون اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص79.

²⁵-Maillard Didier. Europe-Japon : Epargner pour faire jeu égal. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992, p169, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfec0_0769-0479_1992_num_7_2_1311

²⁶- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص157-158.

²⁷- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص24 و ص66.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة